

الجمعية العامة الدورة التاسعة والستون  
البند ١٢٣ من جدول الأعمال

## قرار اتخذته الجمعية العامة في ٥ أيار/مايو ٢٠١٥

[ دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (A/69/L.60) ]

٢٧٧/٦٩ - إعلان سياسي بشأن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات  
الإقليمية ودون الإقليمية

إن الجمعية العامة،

إذ تسترشد بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه،

وإذ تشير إلى أحكام الفصل الثامن من الميثاق وإلى جميع ما اتخذته الأمم المتحدة في  
هذا الشأن من قرارات ذات صلة بالتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون  
الإقليمية،

تعتمد الإعلان السياسي التالي:

الإعلان السياسي بشأن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية  
ودون الإقليميةنحن، الممثلين الرفيعي المستوى للدول الأعضاء والمراقبين المجتمعين في نيويورك في  
٤ أيار/مايو ٢٠١٥، نعلن أن المناقشة المواضيع الرفيعة المستوى بشأن تعزيز التعاون بين  
الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية تشكل فرصة هامة لمواصلة البناء على  
الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وتعزيزها.  
ولذلك فإننا:١ - نرحب بالجهود الجارية الرامية إلى تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة  
والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، في حدود ولاية كل منها، من أجل زيادة فعالية  
الشراكة وكفاءتها واتساقها؛٢ - نؤكد الدور الهام الذي تقوم به المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وفقا  
لميثاق الأمم المتحدة، في مجالات السلام والأمن، والتنمية وحقوق الإنسان، ونسلم بأن هذه

الرجاء إعادة الاستعمال



المنظمات مهياًة جيداً لفهم التحديات والديناميات التي تواجه مناطقها بسبب قربها الجغرافي والثقافي والتاريخي من حالات محلية وحالات نزاع محددة في المناطق المشمولة بولاياتها وما لديها من معلومات تتعلق بتلك الحالات، وللإسهام في منع نشوب تلك النزاعات وحلها؛

٣ - نؤكد أيضاً أن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية قد تطور على مر السنين وأن تعزيز هذه الشراكات يتسم بأهمية استراتيجية لتوطيد مبدأي الميزة النسبية والتكامل؛

٤ - نؤكد من جديد تصميمنا على دعم الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في التصدي للتحديات التي تواجه منطقة كل منها والمجتمع الدولي، والتزامنا بدعم هذه الجهود، ونعترف بأن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية هدف عام ومشترك يتطلب اتباع نهج متكامل يتفق تماماً مع مقاصد ومبادئ الميثاق والقانون الدولي؛

٥ - نحث جميع الدول الأعضاء على تشجيع ودعم تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية نظراً لحجم وتعقيد التحديات التي تواجه المجتمع الدولي وعلى القيام بأمر منها حشد الدعم الدولي من أجل بناء قدرات المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مجال منع نشوب النزاعات وحلها، بما في ذلك الوساطة والمصالحة، وحفظ السلام وفقاً لمقاصد ومبادئ الميثاق والمبادئ الأساسية لعمليات حفظ السلام، وبناء السلام؛

٦ - نكرر التأكيد على أن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية مسؤولة عن تدبير ما يلزمها من موارد بشرية ومالية ولوجستية وغيرها من الموارد، بوسائل منها المساهمات التي يقدمها أعضاؤها والدعم الذي تتلقاه من الشركاء، ونرحب بالدعم المالي القيم المقدم من الشركاء في هذا الصدد؛

٧ - نعترف بأنه في الحالات التي تقوم فيها منظمات إقليمية أو دون إقليمية بنشر عمليات لحفظ السلام بإذن من مجلس الأمن، فإنها تسهم في صون السلام والأمن الدوليين، بما يتسق مع أحكام الفصل الثامن من الميثاق، ونؤكد ضرورة أن تتلقى المنظمات الإقليمية عند اضطلاعها بحفظ السلام بموجب تكليف من المجلس تمويلاً يتسم بمزيد من إمكانية التنبؤ به والاستدامة والمرونة؛

٨ - نشجع الأمم المتحدة على أن تقوم، بالتعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بتعزيز الشراكة ودعم الجهود بهدف مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره فضلاً عن مكافحة التطرف العنيف، ونكرر الإعراب عن إدانتنا القوية للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، أياً كان مرتكبوه أو مكان ارتكابه وأياً كانت أغراضه، نظراً لكونه أحد أخطر التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان؛

٩ - نؤكد من جديد ضرورة أن تضطلع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، فضلا عن لجان الأمم المتحدة الإقليمية ومكاتبها دون الإقليمية، بدور هام في التشجيع على تكامل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة بشكل متوازن في منطقة كل منها، ونشجع في هذا الصدد على زيادة التعاون فيما بين المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، في مجالات منها المساعدة التقنية وبناء القدرات وتبادل المعلومات؛

١٠ - نؤكد من جديد أيضا التزامنا بتعزيز التعاون الدولي للتصدي للتحديات المستمرة المتعلقة بالتنمية المستدامة، من خلال القضاء على الفقر بجميع أبعاده، والتخلص من الجوع، وتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع، وتعزيز العدالة الاجتماعية والمساواة، والاستدامة البيئية، في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ونشدد على الحاجة إلى دعم المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، عن طريق منظومة الأمم المتحدة وغيرها، في تفعيل مفهوم التنمية المستدامة وتنفيذه بشكل فعال؛

١١ - نشجع الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على أن تقوم، وفقا لولاية كل منها ومبادئ القانون الدولي، بزيادة تكثيف جهودها الرامية إلى تعزيز الحرية واحترام جميع حقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، والالتزام عموما بإقامة مجتمعات عادلة وديمقراطية تستوعب الجميع؛

١٢ - نشدد على أهمية التعاون والشراكات بين المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية والأمم المتحدة وكذلك مع بعضها البعض، ونشجع على إجراء حوار بصفة منتظمة بشأن كيفية مواصلة تعزيز التعاون، وتبادل الآراء والمعلومات والدروس المستفادة، وتحسين التعاون والتنسيق والترابط والتكامل في إطار ولاية كل منها؛

١٣ - نشيد برئيس الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين لعقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى وبجميع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لمشاركتها وما قدمته من مساهمات.

الجلسة العامة ٨٦

٥ أيار/مايو ٢٠١٥